

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة العماري الحديثة للمقاولات العامة والتوريدات العمومية ”

تحية طيبة وبعد ،،

نشرف بان نرسل رفق هذانسخة من العقد رقم  
(٢٠٢٤/٢٠٢٣/٧٩٨) المـؤـرـخ فـي ١٢/٤/٢٠٢٣ بمـباـغـ  
١١,٥٥,٠٤٤ جـنيـه (فـقـط وـقـدـرـهـ اـحـدـىـ عـشـرـةـ مـلـيـونـ وـخـمـسـةـ وـخـمـسـونـ الفـ  
وـأـرـبـعـةـ وـأـرـبـعـونـ جـنيـهـاـ لـاـغـيـرـ)ـ وـالمـوـقـعـ بـيـنـ الشـرـكـةـ وـالـهـيـةـ بـشـأنـ قـيـامـ  
الـشـرـكـةـ بـعـمـلـيـةـ "ـ إـسـنـادـ أـعـمـالـ جـسـرـ التـرـابـيـ وـالـأـعـمـالـ الصـنـاعـيـةـ لـمـسـارـ القـطـارـ  
الـكـهـرـبـائـيـ السـرـعـيـ الخـطـ الـأـوـلـ (ـ العـيـنـ السـاخـنـةـ -ـ الـعـاصـمـةـ إـلـادـارـيـةـ -ـ الـعـلـمـيـنـ -ـ  
مـطـرـوـحـ)ـ قـطـاعـ وـادـيـ النـطـرونـ /ـ بـرجـ العـربـ (ـ اـعـمـالـ طـبـقـاتـ الرـدمـ)ـ لـتـنـفيـذـ  
الـمـسـافـةـ مـنـ الـكـمـ ٣٠٠,٠٠٠ـ إـلـىـ الـكـمـ ٣٠٠,٨٩٠ـ بـطـولـ ٠,٨٩٠ـ كـمـ  
(ـ بـالـأـمـرـ الـمـباـشـرـ)ـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ تـنـفيـذـ طـبـقـاـ لـشـروـطـ وـمـوـاـصـفـاتـ الـهـيـةـ الـخـاصـةـ  
بـهـذـهـ الـعـمـلـيـةـ هـذـاـ وـسـتـتـوـلـىـ "ـ لـمـنـطـقـةـ الـخـامـسـةـ غـرـبـ الدـلـلـاـ إـلـاشـرـافـ  
على التنفيذ وتجهيز وتسليم الموقع للشركة فورا .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

التوقيع (  )  
عميد / أبو بكر احمد حسن عساف  
رئيس الإدارة المركزية للشئون  
المالية والإدارية والموارد البشرية

  
الهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـطـرـقـ وـالـكـبـارـيـ



### عقد مقاولة

\*\*\*\*\*

**الموضوع : إسناد أعمال الجسر الترابي والأعمال الصناعية لمسار القطار الكهربائي**

**السريع الخط الأول ( العين السفنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح ) قطاع**

**وادي النطرون / برج العرب (أعمال طبقات الردم) لتنفيذ المسافة من الكم**

**٣٠٠,٠٠٠ الى الكم ٣٠٠,٨٩٠ بطول ٠,٨٩٠ كم ( بالأمر المباشر )**

رقم العقد: ٢٠٢٤ / ٧٩٨ / ٢٠٢٣

أنه في يوم الإثنين الموافق ٤ / ١٢ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كلا من :-

**الهيئة العامة للطرق والكباري**

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري.

ومقرها ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

**(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)**

**و " شركة العماري الحديثة للمقاولات العامة والتوريدات العمومية "**

ويمثلها السيدة / أحلام محمد سالم عبدالله بصفتها / مديرية الشركة

والسيد / صبحي ضيف مشوب موسى مدير الشركة مجتمعين .

وينوب عن السيدة أحلام محمد سالم عبدالله

السيد / علي حسين سليمان محمد بموجب التوكيل المرفق

رقم قومي / ٢١٠١٢١٤٣٤٠٠٩٧

بطاقة ضريبية / ٦١١-١١٠-٠٣٨

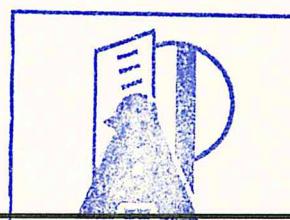
مامورية ضرائب / الشركات المساهمة بالقاهرة .

سجل تجاري رقم / ٩٠٦٥

ومقرها / ٣١ بلوكت ارض الجمعيات الشيف زيد الإسماعيلية .

**(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)**

علي حسين سليمان  
صبحي ضيف موسى



١٩٤٨٧ - ت: ٢٢٨٩١٩٧٦ - ٢٣٨٩٢٠٨٣ - ١١٧٦٥ - نـصـيـلـةـ الـطـرـيقـ الـعـرـبـيـ

الموقع الإلكتروني : [contact\\_us@garb.gov.eg](mailto:contact_us@garb.gov.eg)

سـ٧: ٩٠٦٥ بـضـ: ٢٨-٣٨٠-٣٨٠

## التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣٠ على تنفيذ أعمال الجسر التراسي والأعمال الصناعية لمسار القطار الكهربائي السريع الخط الأول ( العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح ) قطاع وادي النطرون / برج العرب ( اعمال طبقات الردم ) لتنفيذ المسافة من الكم ٣٠٠,٠٠٠ إلى الكم ٣٠٠,٨٩٠ بطول ٠,٨٩٠ كم بطريق الإتفاق المباشر مع شركة العماري الحديثة للمقاولات العامة والتوريدات العمومية بتكلفة تقديرية ٤٤,٥٥٠,١١ جنية ( فقط وقدره احدى عشرة مليون وخمسون الف وأربعة واربعون جنيها لا غير ) حيث قام الطرف الأول بموافضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ قدره ٤٤,٥٥٠,١١ جنية ( فقط وقدره احدى عشرة مليون وخمسون الف وأربعة واربعون جنيها لا غير ) شاملة الضريبة . ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي:-

## البند الأول

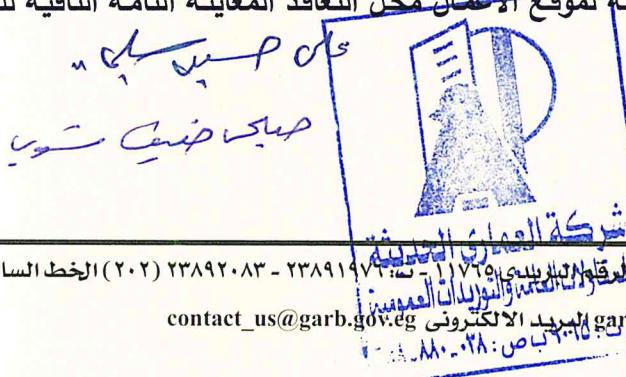
يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

## البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال الجسر التراسي والأعمال الصناعية لمسار القطار الكهربائي السريع الخط الأول ( العين السخنة - العاصمة الإدارية - العلمين - مطروح ) قطاع وادي النطرون / برج العرب ( اعمال طبقات الردم ) لتنفيذ المسافة من الكم ٣٠٠,٠٠٠ إلى الكم ٣٠٠,٨٩٠ بطول ٠,٨٩٠ كم . ( بالأمر المباشر ) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها بمبلغ ٤٤,٥٥٠,١١ جنية ( فقط وقدره احدى عشرة مليون وخمسون الف وأربعة واربعون جنيها لا غير ) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد .

## البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة العماري الحديثة للمقاولات العامة والتوريدات العمومية " بتنفيذ الأعمال المسند إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال ( ٨ ) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة للجهالة شرعاً وقانوناً .



الدكتور علي محمد سليمان  
رئيس مجلس إدارة شركة العماري الحديثة

#### البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 843gulf233340505 بمبلغ وقدره ٥٥٢,٧٥٣ جنيه (فقط وقدره خمسة وخمسين ألف وسبعيناً ثلاثة وخمسون جنيهًا لا غير) صادر من بنك مصر فرع وادي النطرون بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٣٠ ساري حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع %٥ من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية يتنهى سريانه بعد مضي ثلاثة يواماً من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لنقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

#### البند السابع

يجوز للهيئة صرف دفعة مقدمة بما لا يتجاوز نسبة ١٠ % من قيمة التعاقد بعد توقيعه أو حسب قيمة الاعتمادات المالية المتاحة وذلك مقابل خطاب ضمان مصري معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ وذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (٩٢) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ما نصت عليه هذه المادة بأن تستخدم في تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة ل مباشرة العمل بصورة فعلية لإنجاز المشروع ولا يصرف فروق أسعار عن هذه الدفعة .

#### البند الثامن

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند التاسع

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدين عليها وتقضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني.

البند العادى عشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع لاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصارييف الإدارية اللازمة

البند الثالث عشر

يلزم الطرف الثاني بإستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الضرورية للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تفكيك بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

### البند الرابع عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاتهونقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

### البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة

### البند السادس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصروف الإدارية الازمة .

### البند السابع عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية .

### البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

### البند التاسع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

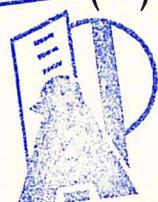
### البند العشرون

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز ( ٢٥ % ) بالنسبة لكل بند ذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص

### البند الحادى والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الاكتتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول . ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

تم التوقيع  
صيغة خاتمة مسئولة



Chairman  
Chairman

### البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإسلام البدائي للأعمال وحتى الإسلام النهائي . وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### البند الثالث والعشرون

تحت속 محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### البند الرابع والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

### البند الخامس والعشرون

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الأسمدة - الحديد - السولار) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعرifات والمعدلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م

### البند السادس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

#### الطرف الثاني

##### شركة العماري الحديثة للمقاولات العامة

التوقيع ( صبحي حبيب صبور )

السيد / صبحي ضيف مشوب موسى  
مدير الشركة

التوقيع ( علي حسين سليمان محمد )  
السيد / علي حسين سليمان محمد  
بموجب التوكيل

#### الطرف الأول

##### الم الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع ( )

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى  
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



